فيروس «كورونا» سيكبد الاقتصاد العالمي 2.7 تريليون دولار

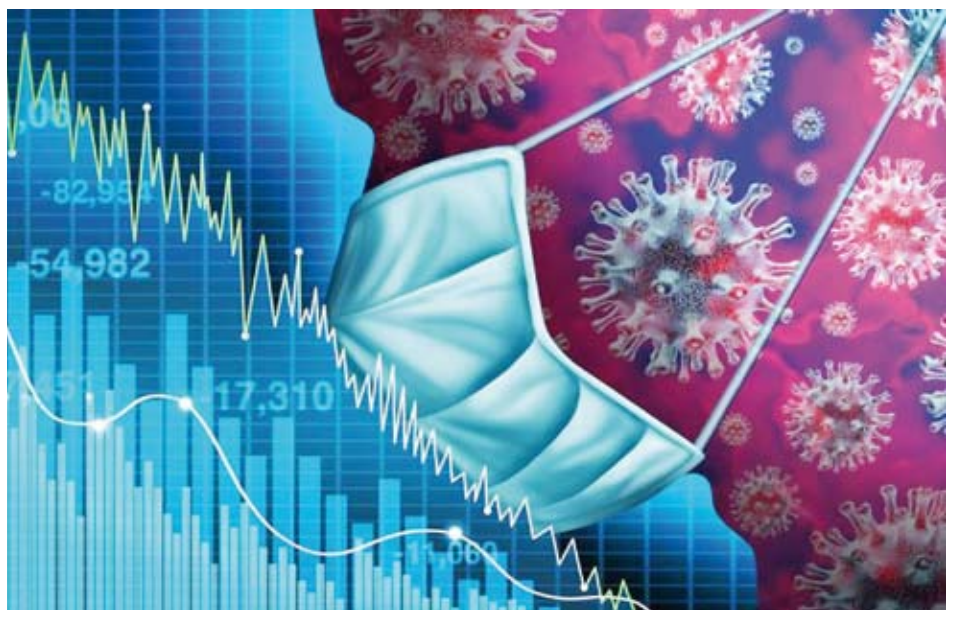

توقع تقرير اقتصادي حديث أن يكلف فيروس «كورونا» المستجد، الاقتصاد العالمي خسائر بقيمة 2.7 تريليون دولار.

وأضاف التقرير الصادر عن وكالة «بلومبرج» الأميريكة أن التداعيات الاقتصادية جراء انتشار فيروس كورونا عالميًا، قد تشمل الركود الاقتصادي لأمريكا ومنطقة اليورو واليابان، وأن تسجل الصين أقل معدل نمو في تاريخيها.

وقدرت الوكالة الخسائر الاقتصادية التي قد يخلفها الفيروس بقيمة 2.7 تريليون دولار، وهو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي للملكة المتحدة. وأحدث انتشار فيروس كورونا عالميًا في تداعيات اقتصادية كبيرة حتى الآن، كما خلف أكثر من 100 ألف مصاب وأكثر من 3 آلاف حالة وفاة في 98 دولة.

ووضعت الوكالة 4 سيناريوهات لتداعيات الفيروس على الاقتصاد العالمي، تعتمد على خبرة الصين، وتوزيع الحالات في البلدان، وتقديرات المخاطر على سلاسل التوريد العالمية. ومع عدم المعرفة الكبيرة بمسار تداعيات فيروس «كورونا»، ومدى استجابة الحكومات والاقتصاد، فإن هذه السيناريوهات الأربعة تعطي فرصة لتتبع التأثيرات المحتملة على الدول والصناعات.

تمثلت البداية في الصين، في الصين، بعدما هوت مبيعات السيارات بنسبة 80 بالمئة ، كما تراجعت حركة المسافرين بنسبة 85% من معدلاتها الطبيعية، كما لامس استطلاع عن حجم الأعمال مستوى قياسي منخفض.

ومن المتوقع أن يسجل معدل النمو في الصين خلال الربع الأول من العام الجاري 1.2 بالمئة ، وهو المعدل الأضعف على الإطلاق، في حال لم تعد الصين مرة ثانية بسرعة لطبيعتها في مارس الجاري.

السيناريو الأول

وجاء السيناريو الأول بعنوان «ضربة كبيرة للصين وتداعيات على بقية العالم». بالنسبة لبقية العالم، تعتبر الصين مصدرًا للطلب والعرض ومحورًا لاهتمام الأسواق المالية.

وفي 2019، بلغت واردات الصين 2.1 تريليون دولار، بداية من محلات ستاربكس إلى الدجاج المقلي المقرمش، وتعد المبيعات في الصين مصدرًا رئيسيًا للشركات متعددة الجنسيات. كما أن السياح الصينيون الذين يقيمون في منازلهم حاليًا يضرون الجميع بداية من منتجعات جنوب آسيا إلى متاجر باريس. كما تعد الصين أكبر منتج لمستلزمات الإنتاج في العالم، وعندما تغلق المصانع بها فإنه سيكون من الصعب العثور على المستلزمات الصغيرة، التي تدخل في كل شيء بداية من أجهزة الآيفون إلى آلات البناء.

وقد يصل التأثير إلى الشركات الصغيرة أيضًا، ففي هونج كونج وجد مصمم مجوهرات أن موردية الصينيين قد توقفوا عن العمل، وبدلًا من أنه يمكنه إنتاج ألف حلق في اليوم، أمضى عماله أسبوعًا في صنع حلق واحد فقط.

وبحسب السيناريو الأول فإنه إذا تمكنت الصين من السيطرة بسرعة على تفشي المرض، وعادت المصانع العالمية إلى الحياة في الربع الثاني من العام الجاري، فمن الممكن احتواء التأثير على بقية الاقتصاد العالمي.

السيناريو الثاني

وجاء السيناريو الثاني بعنوان «حالات التفشي تسبب اضطرابًا محليًا في الصين»، حيث يفترض أن تستغرق الصين وقتًا أطول للعودة إلى وضعها الطبيعي.

حتى عندما تعود المصانع إلى العمل، فليس معناه أنه تم حل جميع المشكلات، فالعديد من المصانع ليس لديها مخزون كاف ... فالعقبات أمام سلسلة التوريد من الممكّن أن تحد من الطاقة الإنتاجية.

ومن المفترض أن تتأثر اقتصادات كوريا الجنوبية وإيطاليا واليابان وفرنسا وألمانيا، وهي الاقتصادات الرئيسية، بخلاف الصين التي شهدت أكبر عدد من حالات الإصابة بالفيروس.

ووفقًا للتقديرات فإن معدل النمو العالمي لعام 2020 سينخفض إلى 2.3 بالمئة ، وهو ما يقل عن توقعات قبل الفيروس البالغة 3.1 بالمئة .

السيناريو الثالث

وجاء السيناريو بعنوان «انتشار واسع للعدوى، حيث يعتمد على مواجهة صدمة أكثر شدة لكوريا الجنوبية وإيطاليا واليابان وفرنسا وألمانيا، بالإضافة إلى جميع البلدان التي أبلغت عن أي حالات اعتبارا من بداية شهر مارس.

وتشمل هذه الدول كلاً من الولايات المتحدة والهند والمملكة المتحدة وكندا والبرازيل – وهذا يعني أن جميع الاقتصادات العشر الكبرى في العالم ستعاني من تباطؤ لأنها تكافح لاحتواء انتشار الفيروس.

وفي هذا السيناريو تتوقع الوكالة أن ينحدر نمو الاقتصاد العالمي إلى 1.2 بالمئة ، كما ستدخل منطقة اليورو واليابان في ركود، في حين سينخفض النمو في الولايات المتحدة إلى 0.5 بالمئة وهو ما يكفي لمشاهدة ارتفاع البطالة.

السيناريو الرابع

وجاء السيناريو الرابع بعنوان «وباء عالمي» ويعتمد هذا السيناريو على أن تواجه جميع البلدان صدمة شديدة، أي ما يعادل انخفاض النمو الذي تعانيه الصين في الربع الأول من العام.

إذا حدث هذا، سيصل نمو الاقتصاد العالمي إلى صفر، وتنضم أمريكا إلى اليابان ومنطقة اليورو في الانكماش، وهو ما قد يؤثر على ديناميكية الانتخابات الرئاسية الأمريكية المتوقعة في نوفمبر المقبل.

كما أن الاقتصاد الصيني سينمو بنسبة 3.5 بالمئة فقط، وهو الأبطأ منذ عام 1980، كما سيصل الإنتاج المفقود في جميع أنحاء العالم 2.7 تريليون دولار.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أمس قالت إن فيروس كورونا تسبب في ارتفاع مخاطر حدوث ركود عالمي في العام الجاري.

وأضافت أن اقتصادات متقدمة بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وكوريا الجنوبية قد تنزلق جميعها إلى ركود في تصور معاكس.

وأضافت أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني سيتراجع إلى أقل من 4% في ظل تحفيز اقتصادي كبير، بينما ستواجه جنوب إفريقيا صعوبات للنمو.

خبراء: خسائر هبوط الأسعار عالمياً ستلتهم إيرادات زيادة الصادرات النفطية

عكست وجهات نظر مسؤولين في شركات نفطية كبرى، ومجموعة من الخبراء ، حالة من الدهشة والصدمة، هيمنت على الأجواء بعد أن فشل (أوبك+) في التوصل لاتفاق حول التخفيض الإضافي، وإعلان وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك أن بلاده والدول النفطية الأخرى، لن تكون بعد الأول من أبريل القادم ملتزمة بأي تقليص للإنتاج.

ووصف بعضهم القرار بأنه «غير عقلاني»، بينما قال آخرون إنه خطأ فادح، وسط تشكيك بقدرة روسيا على التعويض عن خسائر هذا القرار عبر زيادة إنتاجها النفطي.

وقال الملياردير الروسي ليونيد فيدون، نائب رئيس، والمالك المشارك في شركة النفط الروسية لوك أويل: «إنه قرار غير متوقع. وبلطيف العبارة، قرار غير عقلاني»، لافتاً إلى أن روسيا نتيجة قرارها هذا ستخسر يوميا ما بين 100 إلى 150 مليون دولار»، وأوضح أن هذه الخسائر هي حصيلة التراجع المتوقع على السعر من 60 دولارا، حتى 40 دولارا للبرميل، مع صادرات روسية بحجم 5 ملايين برميل يوميا.

ولم يتمكن المسؤول في الشركة النفطية الكبرى من التعليق على الأسباب التي دفعت روسيا لهذه القطيعة مع التخفيض الإضافي، واكتفى بالقول: «لا أزال تحت تأثير حالة صدمة خفيفة» بعد فشل اجتماع (أوبك+) يوم الجمعة الماضي، لافتاً إلى أن شركات النفط الروسية قالت إنها تريد زيادة الإنتاج، لكنه شكك بجدوى هذه الخطوة، وعبر عن قناعته بأن «زيادة الإنتاج 2 – 3% لن تتمكن من التعويض عن الخسائر المستقبلية»، في إشارة إلى الخسائر المتوقعة نتيجة رفض روسيا التقليص الإضافي على الإنتاج لضبط السعر في السوق العالمية.

و قال مارسيل صاليحوف، مدير دائرة الاقتصاد في معهد الطاقة والمال التابع للمدرسة الروسية العليا للاقتصاد: «نتحدث ثلاث سنوات عن الاتفاقية المربحة، ومن ثم ننسحب منها في لحظة أزمة حادة، وصدمة من جانب الطلب، أمر غريب يصعب فهمه».

وعبر عن قناعته بأنه في الوقت الحالي تحديداً لم يكن من داع للانسحاب من الاتفاق. أما سيرغي رومانتشوك، رئيس مؤسسة «ACI Russia» (جمعية الأسواق المالية)، فقد حذر من تداعيات الموقف الروسي خلال اجتماع (أوبك+) على سعر الروبل، مشيرا إلى أن قواعد الميزانية وفرت دعما للروبل، حالت دون تعرضه لتقلبات حادة، وأن الأساس في ذلك الدعم «إيرادات النفط الإضافية»، حصيلة الفارق ما بين السعر المعتمد في الميزانية الروسية (42 دولارا للبرميل ماركة أورالز)، والسعر في السوق العالمية.

وعبر عن قناعته بأنه ما إن يصبح سعر النفط أدنى من المعتمد في الميزانية، ستوجه التقلبات ضربة أقوى للروبل»، ولم يستبعد هبوطه حتى مستوى 70 – 75 روبلا أمام الدولار.

في هذا الصدد أشار المحلل دميتري مارتشينكو، المدير في «Fitch Ratings» إلى أن «السوق حافظت حتى اللحظات الأخيرة على الأمل بأن يتمكن المشاركون في (أوبك+)، من التوصل إلى حل وسط».

وقال إن «الأمل كان مصدره بما في ذلك إدراك أن مستوى سعر أدنى من 50 دولارا للبرميل غير مريح لروسيا نفسها».

ومع أنه استبعد دخول النفط مرحلة «سقوط حر» كما جرى في 2015 – 2016. عبر عن قناعته بأنه «من غير المريح أبدا لروسيا إلغاء القيود على الإنتاج»، وأضاف: «التأثير من زيادة حجم الصادرات سيتلاشى في بحر الخسائر الناجمة عن هبوط سعر النفط»، وختم قائلا: «قرار الانسحاب من الاتفاق خطأ فادح».

أنطون بوكاتوفيتش، كبير الخبراء من مؤسسة «بي كا سي بوركر» للاستثمارات والاستشارات والخدمات المالية، ركز على الموقف الروسي وتأثيره على التعاون مستقبلا بين الدول النفطية الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك، وقال إن الفشل في التوصل لحل وسط بين روسيا والدول النفطية الأعضاء في أوبك يخلق مخاطر فشل التنسيق بين الأطراف، الذي تشكل خلال عمل (أوبك+)، في مجال دعم الظروف التي تؤثر على السعر في السوق.

وحذر من أنه في ظل غياب هذا التنسيق، وإذا بقيت السوق دون دعم من جانب (أوبك+)، في ظل ضغط من جانب فيروس كورونا، فإن السوق قد تعود إلى تخمة العرض، ويعود اللاعبون الرئيسيون إلى حرب الأسعار». ورأى أنه «في حال دخول الاقتصاد العالمي مرحلة ركود تحت ضغط فيروس كورونا، وانخفضت أسعار النفط مجددا حتى ما دون 30 دولارا للبرميل، فإن انهيار الأسعار قد يجبر المصدرين على العودة مجددا لتعزيز التعاون والتنسيق».

على وقع انتشار «كورونا»

الصين تسجل عجزاً بأكثر من 7 مليارات دولار في شهرين

سجلت الصين تراجعا بنسبة 17.2 بالمئة في صادراتها خلال يناير وفبراير بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، تحت وطأة المخاوف حول انتشار فيروس كورونا المستجد الذي شلّ النشاط الاقتصادي في هذا البلد، وفق ما أعلنت الجمارك الصينية السبت.

ويعد هذا أكبر تراجع في صادرات العملاق الآسيوي منذ فبراير 2019 حين كانت الحرب التجارية الأميركية الصينية في أشدها، وهو أعلى من متوسط 16.2 بالمئة توقعه خبراء اقتصاد .

ومع تمديد عطلة رأس السنة القمرية الطويلة التي صادفت في 25 يناير حتى 10 فبراير في معظم أنحاء الصين سعيا لاحتواء انتشار فيروس كورونا، بقي النشاط الاقتصادي بعد ذلك معطلا، إذ تجد معظم المصانع صعوبة كبرى في إعادة تحريك إنتاجها.

وتجعل تدابير الحجر الصحي البالغة الشدة والقيود المستمرة على حركة الناس وتنقلاتهم من الصعب عودة العمال إلى نشاطهم، ما ينعكس على شبكات الإمداد، فيما لا تزال حركة نقل البضائع معطلة.

وفي مؤشر إلى تراجع الطلب في هذا البلد في حين بقيت مصانع عديدة شبه متوقفة في فبراير ولزم المستهلكون منازلهم خشية أن تنتقل العدوى إليهم، تراجعت الواردات الصينية بنسبة 4 بالمئة في الشهرين الأولين من السنة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من السنة السابقة، بحسب أرقام الجمارك.

غير أن هذا الانكفاء أقل حدة من توقعات المحللين التي حددت متوسطها بـ16.1 بالمئة.

وفي ظل هذه الظروف، تقلص الفائض في الميزان التجاري الصيني حيال الولايات المتحدة بشكل تلقائي بنسبة 40 بالمئة في الفترة نفسها مع انهيار صادرات الصين، وفق الجمارك.

ويقع هذا الفائض الذي يثير غضب الإدارة الأميركية، في صلب الحرب التجارية والجمركية بين القوتين الاقتصاديتين الأوليين، وهو تراجع إلى 25.4 مليار دولار في يناير وفبراير، بالمقارنة مع 42 مليار دولار للفترة نفسها من العام 2019.

اليابان تقدم قروضاً بلا فوائد للشركات المتضررة من «كورونا»

قال رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إن الحكومة ستطرح برنامجا خاصا لتقديم قروض بلا فوائد للشركات التي تضررت من تبعات فيروس كورونا.

وأضاف آبي، أن هذه الخطوة ستكون جزءا من حزمة ثانية من الإجراءات التي تعتزم الحكومة إعلان تفاصيلها يوم الثلاثاء وستتضمن تقديم دعم للعاملين الذين يحتاجون أخذ إجازة من العمل لرعاية أولادهم مع إغلاق المدارس.

وقال آبي خلال اجتماع للحكومة لمعالجة تفشي الفيروس، يوم أمس، ستكون أولويتنا حاليا فيما يتعلق بمساعدة الاقتصاد حماية الوظائف والحفاظ على استمرار عمل الشركات.

وتابع: «سنطرح إجراءات غير تقليدية قوية حتى يمكن للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم مواصلة عملها على الرغم من الظروف الصعبة الحالية». ويواجه صناع السياسة ضغوطا لدعم الاقتصاد الياباني الذي على أعتاب الركود بعد أن أثر إغلاق المدارس وإلغاء المناسبات العامة وحظر السفر على شركات التجزئة في كل أنحاء البلاد.

وتعهد آبي بالتركيز خلال الأسبوعين المقبلين على وقف انتشار الفيروس في اليابان بعد تعرضه لانتقادات بسبب أسلوب معالجته للأزمة. وقالت هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية (إن.إتش.كيه) يوم السبت إن عدد حالات الإصابة بكورونا ارتفع إلى 1149 حالة من بينها عشر حالات جديدة في أوساكا.

ويأتي تفشي الفيروس في وقت حرج بالنسبة لليابان مثيرا شبح حدوث نمو اقتصادي سلبي خلال الربع الثاني من العام مع استعداد البلاد لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في شهري يوليو / تموز وأغسطس. وقال آبي إن الحزمة الثانية من الإجراءات ستشمل اتخاذ خطوات لمنع انتشار الفيروس وتعزيز الدعم الطبي وتوفير مساعدات مالية للحكومات المحلية للتعامل مع تأثير إغلاق المدارس.

بين عامي 2015 و2019

تجارة تركيا والصين تفوق 126 مليار دولار في 5 سنوات

بلغ حجم التجارة المتبادلة بين تركيا والصين خلال السنوات الخمس الأخيرة أكثر من 126 مليار دولار.

جاء ذلك حسب البيانات الرسمية من مصادر اقتصادية، وتتطرق إلى التبادل التجاري بين البلدين بين عامي 2015 و2019.

وبلغت الصادرات التركية إلى الصين، خلال نفس الفترة، 13 مليارا و179 مليون دولار، بينما وارداتها 112 مليارا و903 ملايين دولار.

ومن أهم الواردات التركية من الصين هي أجهزة الاتصال والتسجيل، والآلات الكهربائية، ومنتجات النسيج، والأجهزة والآلات الصناعية، وآلات معالجة البيانات الأوتوماتيكية.

بينما شملت الصادرات التركية الأسمدة الزراعية بمختلف أنواعها، والمواد المعدنية مثل الملح والكبريت، والمعادن النفيسة، والمنتجات الكيميائية غير العضوية، والبيوت مسبقة الصنع.